ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTE

WORLD HEALTH ORGANIZATION

منظمة الصحة العالمية

قـــرار

RESOLUTION

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط ش م/ل إ 65/ق–2

تشرين الأول/أكتوبر 2018

الدورة الخامسة والستون

البند 4 (أ-د) من جدول الأعمال

النهج الإقليمي لتنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر، 2019-2023

إن اللجنة الإقليمية،

بعد ما استعرضت الورقات التقنية حول النهوض بالتغطية الصحية الشاملة[1]، وحماية الناس من آثار الطوارئ الصحية[2]، وتعزيز الصحة والعافية[3]، وتحقيق المستوى الأمثل لأداء منظمة الصحة العالمية: البلدان محور عمل المنظمة[4]؛

وإذْ تستذكر قرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع 71-1 بشأن برنامج العمل العام الثالث عشر، 2019-2023؛

وإذْ تُقر بأن تحقيق أهداف "المليارات الثلاثة"، التي وضعها برنامج العمل العام الثالث عشر، بحلول عام 2023، سيتطلب من الدول الأعضاء بذل جهدٍ كبير، يتعين على منظمة الصحة العالمية وسائر شركاء التنمية تحفيزه؛

وإذْ تدرك الحاجة إلى تحويل النموذج التشغيلي للمنظمة من أجل الوصول بأدائها إلى المستوى الأمثل؛

وإذْ تلاحظ الأولوية العالية التي تحظى بها التغطية الصحية الشاملة في برنامج العمل العام الثالث عشر، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وسائر الالتزامات العالمية والإقليمية؛

وإذْ تأخذ في اعتبارها المنصات الخمس التي حددها برنامج العمل العام الثالث عشر لدعم الناس في سبيل تحسين الصحة والعافية (تحسين رأس المال البشري في جميع مراحل الحياة، وتسريع العمل على الوقاية من الأمراض غير السارية وتعزيز الصحة النفسية، وتسريع التخلص من الأمراض السارية شديدة

---

[1] ش م/ل إ 4/65

[2] ش م/ل إ 5/65

[3] ش م/ل إ 6/65

[4] ش م/ل إ 7/65

الأثر واستئصالها، والتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، والتصدي للآثار الصحية المترتبة على تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية وسائر الدول السريعة التأثر)؛

وإذْ تدرك أيضًا الأثر المدمِّر لحالات الطوارئ في الإقليم، والأولوية الاستراتيجية التي يوليها برنامج العمل العام الثالث عشر للتصدِّي للطوارئ الصحية؛

وإذْ ترحِّب بنهج "الاستعراض الوظيفي القُطري" من أجل إعداد نموذج عمل مُعزَّز لتعاون المنظمة مع كل بلدٍ في الإقليم؛

1. **تعتمد** أُطر العمل الإقليمية الأربعة للوقاية من السمنة، ومكافحة التبغ، والصحة والبيئة، والرعاية السابقة للحمل[5]؛

2. **تدعم** النهج المقترح بشأن الطوارئ الصحية استناداً إلى الحصائل، حسبما ورد في إطار الأثر الخاص ببرنامج العمل العام الثالث عشر، والنهوج الموصَى بها للمساهمة بفاعلية في إدراك أهداف المليارات الثلاثة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وحماية الناس من الطوارئ، وتعزيز الصحة والعافية؛

3. **تحث** الدول الأعضاء على ما يلي:

1.3 وضع رؤية وطنية للتغطية الصحية الشاملة وخارطة طريق تُفضي إلى تحقيقها، مع مراعاة تحديات النظام الصحي وتوقعات الاقتصاد الكلي واحتياجات الناس في كل بلد؛

2.3 تحديد حزم وطنية من الخدمات الصحية الأساسية أو ذات الأولوية، بناءً على حزم المنافع ذات الأولوية للتغطية الصحية الشاملة المُحدَّدة على المستوى العالمي والإقليمي، بما في ذلك الخدمات الوقائية والتعزيزية والعلاجية والتأهيلية والمُلطِّفة ذات الصلة بالأمراض السارية وغير السارية في جميع مراحل الحياة، وإعداد نماذج رعاية ملائمة ومتكاملة تُركِّز على الناس، إلى جانب نظم إحالة فاعلة؛

3.3 تنفيذ المجموعة الأساسية من الإجراءات والتدخلات الاستراتيجية الواردة في أُطر العمل الإقليمية الأربعة الجديدة، مع ضمان الربط بينها وبين الاستراتيجيات والأُطر القائمة ذات الصلة، ورصد التقدُّم المحرَز في تنفيذها وأثر هذا التنفيذ، باستخدام مجموعة من المؤشرات المحددة سلفاً؛

4.3 إرساء أو تعزيز آليات للتعاون المتعدد القطاعات من خلال نهْج "إدماج الصحة في كل السياسات" من أجل تيسير تنفيذ حزم التدخلات الأساسية أو ذات الأولوية العالية المشتركة بين القطاعات، وضمان إقامة حوار بين القطاعات الحكومية، ومع الجهات صاحبة المصلحة غير الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية؛

5.3 تحديد قضايا الصحة المُستجدة الناشئة عن المحددات البيئية والاجتماعية للصحة وإيلائها الأولوية؛ وتشجيع المشاركة والتعاون عبر القطاعات لمعالجة محددات اعتلال الصحة؛

[5] الملاحق 2-5 من الوثيقة ش م/ل إ6/65

6.3 مواصلة العمل مع القطاعات الملتزمة باللوائح الصحية الدولية (2005) للوفاء بمتطلبات هذه اللوائح، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 من أجل بناء قدرة النظم الصحية على الصمود في وجه آثار الطوارئ؛

7.3 تيسير تعزيز حضور المنظمة وتعاونها على الصعيد القُطري؛

8.3 تقوية نظم المعلومات الصحية، بما في ذلك المصادر المعتادة للبيانات مثل أسباب الوفاة، والاستفادة من الخدمات، وترصُّد الأمراض ورصدها، إضافة إلى إجراء دراسات استقصائية يُخطَّط لها حول الأسر والمرافق؛

4. تطلب إلى المدير الإقليمي ما يلي:

1.4 دعم الدول الأعضاء لتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة ببناء نظم صحية مُنصِفة تُركِّز على الناس وتكون قادرة على الصمود وتقوم على الرعاية الصحية الأولية تماشياً مع إعلان صلالة بشأن التغطية الصحية الشاملة لعام 2018؛

2.4 تقديم التوجيه التقني للدول الأعضاء حول أحسن السبل لحماية الناس من أثر الطوارئ الصحية عن طريق تنفيذ نهج التأهب لجميع الأخطار والكشف عنها ومكافحتها والاستجابة لها والتعافي منها، ولبناء نظم صحية قادرة على الصمود؛

3.4 دعم الدول الأعضاء لتعزيز الصحة والعافية عن طريق معالجة محددات الصحة، وتقليص عوامل الخطر بتبنّي نُهوج متعددة القطاعات وإدماج الصحة في كل السياسات باستخدام أطر العمل الإقليمية الأربعة الجديدة بشأن الوقاية من السمنة، ومكافحة التبغ، والصحة والبيئة، والرعاية السابقة للحمل (2019-2023)؛

4.4 مواصلة العمل عن كثب مع وزارات الصحة والمؤسسات المسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها داخل البلدان ومع الشركاء الإقليميين حتى يتسنى إتاحة بيانات مُصنَّفة وجيدة وتحليلها، ورصد التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وبلوغ أهداف «المليارات الثلاثة»، وأهداف التنمية المستدامة؛

5.4 إجراء استعراضات وظيفية قُطرية لتقييم أداء المنظمة في البلدان وتعزيزه، ووضع خطط لدعم البلدان تماشيًا مع احتياجات كل بلدٍ وأولوياته؛

6.4 تقديم تقرير حول التقدُّم المُحرَز في تنفيذ هذا القرار إلى اللّجنة الإقليمية في دوراتها السابعة والستين والتاسعة والستين والسبعين.